والاشتقاق رد لفظ الى اخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف
الى ان الفعل الى المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق
من اسبقيته زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا
وحين وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضي لسبق زمانه
على زمان المضارع بمضيه وهذا القايل فرض زمان الفعلين
في شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة في شيء واحد فهو
اولى بالترجيح واما الامر فمقتطع عندهم من المضارع
ويظهر على قول الكوفيين ان غير الاصدار من المضارع والماضي
مشتق من الاصدار منهما ان كلا اخ انظر على هذا المذهب
ما امد الوقف لان من شان الفرع ان يكون فيه ما في
الاصل وزيادة كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل
دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم
مزية الفرع على اصله وهي ممنوعة لانا نقول الفرع
الممنوع مزيته على اصله هو ما كان اصله اعلى منه رتبة
كجمع المونث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك افاده
الدنوشري هنا وقد ناقشتهم في قولهم ان من شان
الفرع الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضي ذلك واطاله
فراجعه بين المصدر المسوق اخ اشار الى رجوع
ضمير بينه الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويقبح
اعادته للمفعول المطلق في الترجمة اي لانه خارج
اخ افاد هذا الحصر متقدم المحول كسرت سيدي
رشيد اخ ذهب بعضهم كالدماميني الى ان المضاف من النيابة
اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله

فالاصل

فالاصل سير امثل سير ذي رشيد فحذف الموصوف ثم المضاف
وهو خفيف بالقبول وان رده البعض بالاتباعه غير
ان هذا الرد على انه ان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا
مطلقا مبينا للنوع سواء كان اصليا او نايبا والظاهر ان
المعرف بال العهدية كالمضاف في ذلك ان المعدود من قبيل
المختص لتخصصه بتجريده بالعدد المخصوص وقد
ينوب عنه اخ ظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل
المذكور وهو من هب المازني وعند الجمهور ناصبه فعل
مقدر من لفظه تقديره والاصح الاول للامر اي عن
المصدر اي المتامر في المفعولية المطلقة وهو ما كان من
لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد ان المفعول المطلق
في ادمج الكل اكذل مصدر كليته اي دال كليته كلفظ
كل وجميع وعامة وكذا قولك او بعضيته اي دال بعضيته
كبعض ونصف وعطر كحد امر من جد يجد بكسر
الجيم وضمها اي اجتهد كذا في القاموس وبه يعلم ان
الامر الفيا بكسر الجيم وضمها القرفصا بضم القاف
والفا ممدودا وبكسرهما مقصورا ان يجلس على اليتيه
ويلصق فخذيه ببطنه وتحتيني بين يديه وتجلس
على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه وتنابط
كفيه وعد الفهقري والقرفصا من النايب عن
المصدر مع انهما مصدران لفعلهما وقرفص لكونهما
من غير لفظ العامل قال بعضهم وصح الرود ان انهما انما يكونان
مصدرين اذا اجريا على فعلهما كخوتهم فهقر فهو فهقري وقرفص